

تحرك عاجل

إساءة معاملة مدافع عن حقوق الإنسان قيد الحبس الانفرادي

اعتقلت قوات الأمن المصرية، بين 15 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، محمد بشير وكريم عنارة وجاسر عبد الرازق، وهم من كبار موظفي "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، إحدى المنظمات غير الحكومية المستقلة والبارزة لحقوق الإنسان. ويُحتجزون تعسفياً على ذمة التحقيقات في تهم متعلقة بـ "الإرهاب"، وتهم أخرى لا تستند لأي أساس سوى الانتقام منهم على خلفية عمل "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" في مجال حقوق الإنسان. ويُودع جاسر عبد الرازق، المدير التنفيذي للمبادرة، بالحبس الانفرادي، في أوضاع قاسية ولا إنسانية بسجن ليمان طرة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي
مكتب النائب العام
مدينة الرحاب
القاهرة، جمهورية مصر العربية
الفاكس: +202 2577 4716
تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار، تحية طيبة وبعد،

اعتقلت قوات الأمن المصرية، بين 15 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، ثلاثة من كبار موظفي "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، وهم: **محمد بشير وكريم عنارة وجاسر عبد الرازق**. ويُحتجزون تعسفياً بمجمع سجون طرة على ذمة التحقيقات في تهم متعلقة بـ "الإرهاب"، وتهم أخرى لا تستند لأي أساس. وتعتبرهم منظمة العفو الدولية سجناء رأي، لم يُعتقلوا لأي سبب سوى الانتقام منهم على خلفية العمل السلمي لمنظمتهم في مجال حقوق الإنسان.

ويُساور منظمة العفو القلق، على وجه الخصوص، بشأن أوضاع الاحتجاز المزرية التي يقاسمها المدير التنفيذي لـ "مبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، جاسر عبد الرازق، وهو أب لطفلين. ومنذ نقله إلى سجن ليمان طرة، أحد منشآت مجمع سجون طرة، في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، احتُجز داخل زنزانية انفرادية باردة، دون أفرشة أو أغطية كافية أو ملابس ثقيلة. ويُمنع من الخروج نهائياً من زنزانتته، حتى للترخيص في ساحة السجن، وُصِّدَّت جميع متعلقاته الشخصية. وحلقت سلطات السجن رأسه بالكامل، وهو أمر غير عادي للمحبوسين احتياطياً، ما يثير المزيد من المخاوف حيال خضوعه لإجراءات تمييزية وعقابية في السجن. وتمنعه سلطات السجن كذلك من شراء الاحتياجات الأساسية من مَقَصِف (كانتين) السجن.

وبدأت حملة العمليات الانتقامية الأخيرة، بعدما عقدت "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" اجتماعاً للإحاطة بشأن حقوق الإنسان مع 13 دبلوماسياً أجنبياً بمقرها في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. ويحتجّز باتريك جورج زكي، أحد موظفي "المبادرة المصرية"، تعسفياً منذ فبراير/شباط 2020. واستهدفت السلطات المصرية "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، وغيرها من منظمات المجتمع المدني لأعوام، بما في ذلك من خلال التحقيقات الجنائية في إطار ما يُعرف بـ "القضية 173".

لذا، نحثكم على الإفراج عن محمد بشير وكريم عنارة وجاسر عبد الرازق وبتريك جورج زكي، فوراً ودون شرط أو قيد، وعلى إغلاق جميع التحقيقات معهم. وريثما يُفرج عنهم، يجب إتاحة السبل أمامهم للتواصل مع أسرهم ومحاميهم، وتوفير أي رعاية طبية قد يحتاجونها، كما يجب حمايتهم من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الحبس الانفرادي المَطْوَل. ونحثكم أيضاً على التدخل لإنهاء التحقيقات الجنائية بحق منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، وذلك يشمل إغلاق ملف "القضية 173".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

AMNESTY
INTERNATIONAL



معلومات إضافية

اعتقلت قوة من الأمن، مدججة بالسلاح، محمد بشير في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بمنزله، واحتجزته بمعزلي عن العالم الخارجي لمدة 12 ساعة داخل منشأة أمنية تابعة لجهاز الأمن الوطني، حيث استُجوب معصوب العينين، دون حضور محام، بشأن عمل "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، بما في ذلك اجتماعها الأخير مع الدبلوماسيين. وأحيل بعد ذلك إلى نيابة أمن الدولة العليا، التي أمرت بحبسه احتياطياً لمدة 15 يوماً. واعتقلت قوات الأمن كريم عنارة في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في أثناء قضاؤه عطلة بمنتهج ذهب الساحلي في جنوب سيناء. وصادر أفراد الأمن هاتفه وحاسوبه المحمولين ومتعلقات أخرى، واحتجزوه بمعزلي عن العالم الخارجي في موقع سري لمدة 24 ساعة، قبل إحضاره أمام نيابة أمن الدولة، حيث استُجوب بشأن عمله الذي يتضمن عمله المُتعلق بأوضاع الاحتجاز وعقوبة الإعدام. واعتقلت قوات الأمن جاسر عبد الرازق في منزله بالقاهرة في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وبعد مرور ساعات، استجوبته نيابة أمن الدولة، ثم أمرت بحبسه احتياطياً لمدة 15 يوماً. واستجوبته النيابة مُجدداً في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، قبل إعادته إلى السجن، حيث يُودَع بالحبس الانفرادي. ووُثقت منظمة العفو الدولية [فيما مضى](#) أوضاع الاحتجاز القاسية واللا إنسانية داخل الزنازين الصغيرة والمُظلمة التي تُستغل في إيداع المحتجزين لأسباب سياسية داخل الحبس الانفرادي، تحقيقاً لهدفٍ واضح وهو معاقبتهم على انتقاد السلطات، التي قد تصل إلى التعذيب في بعض الحالات.

وأمرت النيابة باحتجاز الثلاثة جميعاً على ذمة التحقيقات في القضية رقم 855 لعام 2020، بتهم "الانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة"، و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". واستُجوب محمد بشير بشأن ارتكاب جريمة تمويل الإرهاب". وأضيف الثلاثة إلى القضية 855 لعام 2020، التي رفعتها نيابة أمن الدولة العليا، وتشتمل على التحقيقات بشأن تهم متعلقة بالإرهاب لا أساس لها بحق مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان وصحفيين، من بينهم [ماهنور المصري](#) و [محمد الباقر](#) و [سلافة محدي](#) و [إسراء عبد الفتاح](#). ووُثقت منظمة العفو الدولية، [على نحو مُكثف](#)، كيف تستغل نيابة أمن الدولة الحبس الاحتياطي المُطوّل على خلفية تهم متعلقة بالإرهاب لا أساس لها، لاحتجاز المعارضين ومنتقدي السلطات ومدافعي حقوق الإنسان لأشهر وأعوام دون محاكمة.

ولا يزال باتريك جورج زكي، باحث حقوق النوع الاجتماعي لدى "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، مُحتجزاً على ذمة تحقيقات نيابة أمن الدولة بتهم متعلقة بـ "الإرهاب" لا أساس لها منذ اعتقاله في فبراير/شباط 2020. ومُدّت فترة حبسه الاحتياطي في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 لـ 45 يوماً آخرين.

وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، حضر اجتماع "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" بمقرها كلٌّ من سفراء ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وسويسرا، وكذلك الفائزين بالأعمال لدى سفارات كندا والنرويج والسويد، ونائب سفير المملكة المتحدة لمصر، وممثلين عن المفوضية الأوروبية بالقاهرة. ونشر الدبلوماسيون و"المبادرة المصرية" [صور](#) الاجتماع على وسائل التواصل الاجتماعي في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. واستجوب مسؤولون بجهاز الأمن الوطني ووكلاء نيابة أمن الدولة العليا موظفي "المبادرة المصرية" المُحتجزين بشأن عملهم، بما في ذلك اجتماع المنظمة مع الدبلوماسيين.

وكانت هذه الحملة آخر سلسلة من الاعتداءات على المنظمات غير الحكومية منذ مدهامة 2011 وملاحقة موظفي خمس منظمات دولية، فيما يُعرَف بـ "القضية 173"، أو "قضية التمويل الأجنبي" في مصر. وفي 2013، ادين 43 موظفاً أجنبياً ومصرياً بتهم العمل بصورة غير قانونية، وتلقي تمويل أجنبي دون تصريح من السلطات، وحُكم عليهم بالسجن. وبرت محكمة جنايات القاهرة ساحة جميع المتهمين، بعد [إعادة محاكمتهم](#) في 2018، إلا أن التحقيقات الجنائية في إطار "القضية 173" بحق منظمات المجتمع المدني لا تزال جارية. وفي سياق القضية ذاتها، لا يزال حسام بهجت، مؤسس "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، ممنوعاً من السفر بموجب قرار حظر سفر منذ 2016، كما أُصدر قرار بتجميد أصوله. ومُنِع ما لا يقل عن 30 مُدافعاً عن حقوق الإنسان من السفر، وحُمدت أصول تسعة آخرين.

وتأسست "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" في 2002، وتلجأ المنظمة إلى إجراء الأبحاث، والتوثيق، وتقديم المساعدة القانونية، والتقاضي الاستراتيجي، وأنشطة الدعوة، في عملها بمجال الحريات المدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الجنائية. ويشمل عملها إعداد تقارير حول حقوق الأقليات الدينية في مصر، وتوثيق العنف الطائفي، وتمثيل أفراد مجتمع "الميم+" الذين يواجهون ملاحقات قضائية، وتنظيم أنشطة الدعوة المتعلقة بقانون الصحة النفسية. وتُعد "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" إحدى منظمات حقوق الإنسان القليلة التي تعمل في مجال العدالة البيئية في مصر. وتضمنت الأعمال الأخيرة للمنظمة منشورات بشأن الارتفاع المُقلق لحالات الإعدام في مصر خلال الأشهر الأخيرة، وكذلك بشأن ضمان إتاحة اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 على قدم المساواة، وحماية الضحايا وشهود حوادث العنف الجنسي.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية
يمكنكم استخدام لغة بلدكم أيضاً.

ويُرَجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 19 يناير/كانون الثاني 2021
ويُرَجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: كريم عنارة (صيغ الذكر)، وجاسر عبد الرازق (صيغ الذكر)، ومحمد بشير (صيغ الذكر)